



# نموذج عقد اتفاقية اطارية سنوية لتوريد اخشاب في امانه العاصمة وذمار لمشروع النازحين

بمرجع رقم/  
PT/2021/021

بين  
مؤسسة التنمية المستدامة

و

XXXXXXXXXXXX

## المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 3  | البند الأول: التعاريف:                               |
| 4  | البند الثاني (الغرض من العقد):                       |
| 4  | البند الثالث (مدة التنفيذ):                          |
| 4  | البند الرابع (قيمة العقد):                           |
| 4  | البند الخامس (الاسعار):                              |
| 4  | البند السادس (ضمان الأداء):                          |
| 4  | البند السابع (تعهد بالدفع):                          |
| 5  | البند الثامن (السداد):                               |
| 5  | البند التاسع (الفحص والاستلام):                      |
| 5  | البند العاشر (الالتزامات):                           |
| 6  | البند الحادي عشر (تأخير التنفيذ):                    |
| 6  | البند الثاني عشر (غرامات تأخير التنفيذ):             |
| 7  | البند الثالث عشر (إنهاء العقد):                      |
| 7  | البند الرابع عشر (تسوية الخلافات):                   |
| 8  | البند الخامس عشر (القانون الواجب التطبيق على العقد): |
| 8  | البند السادس عشر (حقوق براءات الاختراع):             |
| 8  | البند السابع عشر (الإخطارات):                        |
| 9  | البند الثامن عشر (سرية المعلومات):                   |
| 9  | البند التاسع عشر (التأمين):                          |
| 10 | البند العشرون (أوامر التغيير وتعديل العقد):          |
| 10 | البند الواحد والعشرون (التعاقد من الباطن):           |
| 10 | البند الثاني والعشرون (وثائق العقد):                 |
| 12 | الملحق (أ) - الشروط والموصفات الفنية                 |
| 13 | الملحق (ب) - جداول الكميات والأسعار                  |

انه في يوم XXXXXX الموافق 2021/XX/ XXXXX ، تم إبرام هذا العقد بين كلا من:

مؤسسة التنمية المستدامة وتمثلها الاستاذة/ أسيا عبدالله المشرفي بصفتها رئيس المؤسسة ، ويشار إليه في هذا العقد [الطرف الأول].

و..... ويمثلها XXXXXX بصفة ..... ويحمل سجل تجاري رقم ..... ويشار إليه في هذا العقد [الطرف الثاني].

يخول الطرف الأول بموجب هذا العقد الطرف الثاني، ويوافق الطرف الثاني على أداء الاعمال المطلوبه وفقاً لبنود وشروط هذا العقد وذلك وفقاً للتالي:

### البند الأول: التعاريف:

- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا العقد المعاني المبينة إزاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

|                      |   |
|----------------------|---|
| - العقد:             | - الاتفاق المبرم والموقع بين المؤسسة والمقاول وفقاً لنموذج العقد شاملاً جميع المرفقات والملاحق الوارد ذكرها في عقد الاتفاق.   |
| - قيمة العقد:        | - القيمة الإجمالية للعقد بعد المراجعة والتصحيح وفقاً لتوصيات وقرار لجان التحليل والبت والمحددة في إخطار قبول العطاء وبموجب جدول الكميات والأسعار في الملحق (ب) من هذا العقد.  |
| - الطرف الأول:       | - هي مؤسسة التنمية المستدامة.   |
| - الطرف الثاني:      | - الشخص أو الكيان الطبيعي أو الاعتباري الذي قبل الطرف الأول عطاءه للتنفيذ.  |
| - الأعمال المطلوبة:  | - يعني أي وجميع الأعمال والأنشطة والتوريدات والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع من قبل الطرف الثاني بموجب هذا العقد وكما هو مبين في الملحق (أ) من هذا العقد.  |
| - موقع المشروع:      | - يعني المكان، أو الأماكن، النهائية للتجهيز والتنفيذ والتسليم المحددة في هذا العقد.   |
| - المقاول من الباطن: | - هو الشخص أو الكيان الطبيعي أو الاعتباري المتعاقد مع الطرف الثاني الذي تستوفى فيه الشروط المطلوبة والذي سيتولى تنفيذ جزء من العقد بعد موافقة الطرف الأول.  |
| - الأسعار:           | - هي قيمة الأعمال المطلوبة وكل ما يرتبط بها من نقل وتأمين وتجهيز وتنفيذ طبقاً للملحق (أ) والملحق (ب) من هذا العقد.  |
| - القوة القاهرة:     | - يقصد بها أي حادث خارج عن إرادة الأطراف المتعاقدة وغير مترتب على خطأ منهم أو إهمال ولا يمكن توقعه وتشمل هذه الأحداث على سبيل المثال وليس الحصر "الحروب، أو الثورات، أو الأوبئة، أو قيود الحجر الصحي أو الزلازل أو الفيضانات أو العصيان، أو الحرائق أو أي سبب آخر ليس ناتجاً عن خطأ أو إهمال أو سوء تصرف من جانب الطرف الذي يتمسك بالقوة القاهرة. |

**البند الثاني (الغرض من العقد):**

- يقوم الطرف الثاني بـ "توريد مرابيع والواح خشبية" وفقاً للموصفات والشروط الفنية وجدول الكميات والأسعار المذكورة في الملحق (أ) والملحق (ب) من هذا العقد، والذي على أساسه تم الإرساء من قبل الطرف الأول للطرف الثاني. كما يلتزم الطرف الثاني بموجب هذا العقد بالمعايير المذكورة في جداول المتطلبات والمواصفات والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

**البند الثالث (مدة التنفيذ):**

- مدة تنفيذ الأعمال المطلوبة سنة من تاريخ توقيع العقد قابل للتجديد لعام إضافي.
- يلتزم المورد بتوريد الكميات المطلوبة بعد اصدار امر الشراء وخلال عشره أيام عمل:
- تاريخ البدء في التنفيذ XXXX/XX/2021 م
- تاريخ الانتهاء من التنفيذ XXXX/XXXX/2021 م

**البند الرابع (قيمة العقد):**

- قيمة العقد هو مبلغ وقدره (0000000000) XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX لا غير تدفع للطرف الثاني مقابل القيام بالأعمال المطلوبة والمشار إليها في الملحق (أ) والملحق (ب) من هذا العقد.

**البند الخامس (الاسعار):**

- الاسعار في الملحق (ب) من هذا العقد شاملة المواد والنقل وكل ما يلزم لتنفيذ بنود الأعمال المطلوبة بحسب المواصفات والشروط المشار إليها في الملحق (أ) من هذا العقد. يجب ان ألا تختلف الأسعار التي يطالب بها الطرف الثاني مقابل الأعمال التي يتم تنفيذها والخدمات المرتبطة بها بموجب هذا العقد عن الأسعار المقدمة في عطاءه بعد المراجعة والتصحيح وفقاً للإجراءات القانونية.

**البند السادس (ضمان الأداء):**

- قدم الطرف الثاني ضمان الأداء (شيك مقبول الدفع) برقم XXXXXX بتاريخ 2021/XX/XX م، الصادر من بنك اليمن الدولي بمبلغ [00.XX,XX] \$XXXXXXXXX دولار أمريكي ويمثل (10%) من قيمة العقد ويسحب بعد تنفيذ الأعمال المطلوبة والمشار إليها في الملحق (أ) من هذا العقد. وتكون حسيطة ضمان الأداء واجبة الدفع لصالح الطرف الأول كتعويض عن أي خسائر ناجمة عن أي تقصير من جانب الطرف الثاني في تنفيذ التزاماته بموجب العقد.
- يعيد الطرف الأول ضمان الأداء إلى الطرف الثاني خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إتمام الطرف الثاني تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في العقد واستكمال إجراءات الفحص والاستلام والتجهيز دون أي ملاحظات أو تحفظات.

**البند السابع (تعهد بالدفع):**

- يتعهد الطرف الأول بموجب هذا العقد أن يدفع للطرف الثاني قيمة العقد وفقاً لطريقة السداد (الدفع) المحددة في البند السابع من هذا العقد، وذلك بعد انتهاء الطرف الثاني من تنفيذ الأعمال المشار إليها في الملحق (أ) والملحق (ب) من هذا العقد. ورافق الاستلام النهائية لإنجاز موضوع هذا العقد

**البند الثامن (السداد):**

- تقدم مطالبات الطرف الثاني بالسداد كتابة إلى الطرف الأول مرفقا بها فاتورة تبين، الاعمال المنجزة والخدمات المقدمة، وكذلك الوثائق المطلوبة طبقا للملحق (أ)، وبعد تنفيذ أي التزامات أخرى منصوص عليها في هذا العقد.
- يقوم الطرف الأول بسداد جميع المدفوعات بعد انتهاء الطرف الثاني من تنفيذ الاعمال المطلوبة وتسليم كافة التقارير اللازمة وكذا الإيفاء بكافة الالتزامات المحددة في هذا العقد، وموافقة الطرف الاول عليها وبمدة لا تتجاوز ال 30 يوم من تاريخ موافقته على كافة تقارير الاستلام النهائية. ويتم الدفع بالدولار الأمريكي عن طريق شيك يحرر باسم الشركة او يتم ايداعه الي حسابة البنكي الخاص بالشركة .

**البند التاسع (الفحص والاستلام):**

- يحق للطرف الأول فحص المواد و/او المعدات للتحقق من مطابقتها للمواصفات والكميات المحددة في إطار العقد. وفي حالة عدم مطابقتها للمواصفات، سيتم رفضها من قبل الطرف الأول، ويلزم الطرف الثاني باستبدالها حتى تكون مطابقة للمواصفات، دون أن يتحمل الطرف الأول أية تكاليف إضافية نتيجة ذلك.
- يلتزم الطرف الثاني بالمواد او المعدات او موضوع العقد اياً كان وفق ما ورد في جداول الكميات والمواصفات الفنية في الملحق (أ) والملحق (ب) من هذا العقد، ويلتزم بإيصالها ضامنا عدم إصابتها بأي ضرر أو تلف خلال نقلها إلى اماكن التسليم النهائي المنصوص عليه في العقد.
- يقوم الطرف الثاني با توريد المواد المطلوبة للمشروع طبقا لجداول الكميات بحسب الفترات الزمنية المحددة في بنود العقد وتحت اشراف موظفي الطرف الأول.

**البند العاشر (الالتزامات):**

- يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ تعليمات وتوجيهات مشرفي الطرف الاول والمنوط بهم متابعة سير تنفيذ الاعمال والإشراف عليها.
- لا يسمح للطرف الثاني الانتقال من بند لأخر في المناقصة الا بعد فحص واستلام اللجنة المشرفة والمعينة من قبل الطرف الأول وبعد موافقتهم الكتابية وإن كان هذا الاستلام لا يخلي مسؤولية الطرف الثاني عما يقوم به من اعمال حتى يتم الاستلام النهائي لكافة الأعمال المطلوبة.
- الطرف الثاني ملزم ومسؤول مسؤوليه كامله عن اتمام جميع الاعمال محل التعاقد وعليه ان يقوم بتنفيذ جميع الاعمال على الوجه الاكمل طبقا للشروط والمواصفات والمشار اليها الملحق (أ) من هذا العقد وبحسب الاصول الفنية المعمول بها، ويقوم على نفقته الخاصة بإزاله او اصلاح اي اعمال مخالفة، ويتحمل وحده أي اضرار قد تترتب على ذلك.
- يقر الطرف الثاني انه قد قام بزيارة الموقع والمناطق المحيطة به وعاينها تعيينا نافيا للجهالة قبل توقيع هذا العقد وحصل على كافة المعلومات اللازمة حول بيئة وظروف موقع العمل ولا يحق له طلب التمديد في فترة التنفيذ او طلب اي مبلغ اضافي في حاله حدوث اي تأخير في الانجاز او اي نفقات اضافيه تنشأ حصريا بسبب دقة المواصفات او ظروف موقع العمل.
- يقوم الطرف الثاني بالإشراف والفحص والمتابعة والسيطرة على جميع مراحل الأعمال بما في ذلك الأجزاء التي يقوم بتنفيذها مقولون من الباطن وهو المسؤول الوحيد امام الطرف الاول.

- كما يلتزم الطرف الثاني باستخراج جميع الرخص والموافقات الضرورية فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال المطلوبة؛ بالإضافة الى التخلص من جميع المواد الفائضة والمعدات والأدوات عند إكمال العمل الحقلي ان وجد وبعد الحصول على موافقة الطرف الأول والترخيص اللازمة وما شابه ذلك في حال تصريف تلك المواد أو المعدات أو الأدوات داخل الجمهورية.
- يلتزم الطرف الثاني بالامتثال لأنظمة وتعليمات حماية البيئة والسيطرة على التلوث طيلة مدة تنفيذ الأعمال.
- يتعهد الطرف الثاني بالعمل بكل جدية ونشاط لتنفيذ الاعمال بمهارة عالية واهتمام وباستخدام المواد ذات الجودة العالية وتعيين اشخاص اكفاء للإشراف على تنفيذ العمل وفقا للمواصفات المحددة وبما يحقق شروط ومواصفات الطرف الاول.
- الطرف الاول غير مسئول عن الخسائر والاضرار المادية والبشرية التي قد يتعرض لها الطرف الثاني اثناء تنفيذ الاعمال المتفق عليها ضمن العقد المبرم كما يتحمل الطرف الثاني اي خسارة او ضرر في موقع العمل او اي ممتلكات مجاورة لموقع العمل كانت ناتجة عن اعماله او اهماله هو او اي شخص يعمل لدى الطرف الثاني ويجب عليه الالتزام بتعليمات الطرف الأول لإعادة أو استبدال أو اصلاح اي خسائر او ضرر من هذا القبيل.

### البند الحادي عشر (تأخير التنفيذ):

- يقوم الطرف الثاني بتنفيذ وتسليم الاعمال المطلوبة بحسب الشروط والمواصفات الفنية المذكورة في الملحق (أ) بالإضافة الى الكميات والجدول الزمني المحدد في الملحق (ب) من هذا العقد، والذي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد.
- يتعين على الطرف الثاني هو أو أي من مقاوليه من الباطن في أي وقت أثناء تنفيذ العقد، إذا واجهته ظروف تحول دون توفير المواد المستخدمة في تنفيذ الأعمال المطلوبة في الموعد المحدد، أن يخطر الطرف الأول كتابة بواقعة التأخير ومدته المحتملة وأسبابه. وعلى الطرف الأول أن يقوم بأسرع ما يمكن عمليا بعد استلام إخطار الطرف الثاني، بتقييم الموقف، ويجوز له إذا رأى ذلك تمديد موعد التنفيذ للطرف الثاني مع أو بدون تحمل الطرف الثاني غرامات التأخير، كما تفرض غرامات تأخير على الطرف الثاني نتيجة عدم تنفيذ التزاماته إذا كانت غير مبرره ومقبولة من الطرف الاول بحسب بند غرامات تأخير التنفيذ ادناه.

### البند الثاني عشر (غرامات تأخير التنفيذ):

يتم احتساب غرامات تأخير التنفيذ كالآتي:

- إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ الأعمال المطلوبة المتعاقد عليها في المواعيد المحددة بحسب البرنامج الزمني والفترات المحددة لكل دفعه، تحسب غرامة تأخير من قيمة البنود التي لم يتم تنفيذها وذلك على النحو التالي:
- 1% من قيمة العقد عن كل يوم تأخير بعد انتهاء مدة العقد الموضحة اعلاه
- يجب ان لا تتجاوز مدة التأخير عن (اسبوع) (فترة تنفيذ المشروع المشار اليها في البند (3) أعلاه) كحد أقصى كما يجب ان لا تتجاوز غرامة التأخير 10% من قيمة الأعمال الغير منفذة.
- وإذا تجاوز التأخير هذه المدة يحق للطرف الأول مصادره ضمان الأداء الخاص بالطرف الثاني ان وجد
- لا تحتسب غرامة التأخير لأسباب تعود للطرف الأول أو لقوة القاهرة.

**البند الثالث عشر (إنهاء العقد):****أ. إنهاء العقد بسبب التقصير:**

- دون الإخلال بأي جزاءات أخرى مقررة نتيجة للإخلال بالعقد، يجوز للطرف الأول إنهاء العقد كله أو بعضه بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الطرف الثاني وذلك في أي من الحالات الآتية:
- (1) إذا أخفق الطرف الثاني في انجاز الأعمال المطلوبة أو بعض منها خلال المدة المحددة في العقد أو خلال أي تمديد للمدة المحددة من قبل الطرف الأول؛
- (2) إذا أخفق الطرف الثاني في تنفيذ أي التزامات أخرى بموجب هذا العقد؛
- (3) إذا تأكد الطرف الأول من أن الطرف الثاني قد تورط في عمل من أعمال الرشوة أو التدليس للحصول على العقد أو تنفيذه.
- وعلى هذا الأساس، يجوز للطرف الأول في حالة قيامه بإنهاء العقد كلياً أو جزئياً أن يشتري، بالشروط وبالطريقة التي يراها مناسبة من المواد والخدمات المشابهة لتلك التي لم يتسلمها، ويكون الطرف الثاني مسؤولاً أمام الطرف الأول عن أي تكاليف إضافية لتلك المواد أو الخدمات المشابهة والمذكورة في الملحق (ب) وعلى الرغم من ذلك يستمر الطرف الثاني في تنفيذ ما لم يتم إنهاؤه من العقد.

**ب. إنهاء العقد لملائمة ظرف الطرف الأول:**

- إذا رأى الطرف الأول قبل تنفيذ الأعمال المطلوبة موضوع هذا العقد، بأنه لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين، أو لأسباب يرى الطرف الأول معها بأن الاستمرار في تنفيذ العقد لا يخدم المصلحة العامة، فعندها يحق للطرف الأول أن يشعر الطرف الثاني بذلك، ويقرر إنهاء العقد جزئياً أو كلياً. وإذا ما تلقى الطرف الثاني إشعاراً كهذا، فإن عليه أن يتوقف عن العمل حسب تعليمات الطرف الأول. وتتم تسوية حقوق الطرف الثاني لما تم إنجازه من أشغال وما تكبده من خسارة مباشرة بسبب إنهاء العقد، وذلك بموجب أحكام هذا العقد.

**ت. إنهاء العقد بسبب القوة القاهرة:**

- في حالة تحقق ظرف من ظروف القوة القاهرة، يقوم الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول كتابة فوراً بفحوى هذه الظروف وأسبابها ويستمر الطرف الثاني في تنفيذ التزاماته بموجب العقد إلى أقصى حد ممكن إلا إذا أشار الطرف الأول كتابة بغير ذلك كما يسعى الطرف الثاني إلى بذل كل ما في وسعه في إتباع وسائل معقولة بديلة للتنفيذ بما لا يحول دون اعتبارها ظرف قاهر.
- كما لا يعتبر أي طرف مقصراً أو مخالفاً للعقد إذا لم يستطع تنفيذ التزاماته بمقتضى العقد بسبب القوة القاهرة ويعفى كل منهما من مسؤولية عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء لأي التزام بموجب العقد إذا كان الوفاء أو التأخير في الوفاء ناشئاً عن قوة القاهرة.

**البند الرابع عشر (تسوية الخلافات):**

- يبذل الطرفان أقصى جهد لتسوية أي خلاف أو نزاع قد ينشأ بينهما فيما يتعلق بالعقد وذلك بطريقة ودية من خلال التفاوض المباشر، بغرض حل الإشكال وبما ينسجم مع أحكام القانون.

- إذا تعذر على طرفي هذا العقد بعد (30) يوم من بداية المفاوضات الرسمية تسوية الخلاف حول العقد ودياً، يتم اللجوء إلى التحكيم بحسب ما تقتضيه أحكام العقد.
- أي خلاف تم من أجله تقديم إخطار لأي من الطرفين بإحالة القضية للتحكيم طبقاً لهذا البند فإن هذا الخلاف يحل بالتحكيم ويمكن البدء بإجراءات التحكيم قبل أو بعد تنفيذ الأعمال المطلوبة في إطار هذا العقد، وتتم إجراءات التحكيم طبقاً للقواعد الإجرائية المحددة في قانون التحكيم اليمني وإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن التحكيم يحق للطرف الأول إنهاء العقد وخصم كافة الخسائر التي تكبدها أثناء فترة الخلاف وذلك من ضمان الأداء أو من المبالغ المستحقة للطرف الثاني ويحق للمتضرر اللجوء إلى القضاء.
- وعلى الرغم من الإحالة للتحكيم يستمر الطرفان في أداء التزاماتهما في إطار العقد إلا إذا اتفقا على غير ذلك. كما يقوم الطرف الأول بدفع مستحقات الطرف الثاني إن وجدت بشرط أن يكون قد تم تنفيذ الأعمال المطلوبة أو جزء منها وقبلها الطرف الأول.

### البند الخامس عشر (القانون الواجب التطبيق على العقد):

- على الطرف الثاني التقيد وفي كل الحالات بجميع القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن أي هيئة رسمية ذات صلاحية قانونية أو هيئة عامة أو سلطة محلية لكل ما يتعلق بتنفيذ الأعمال المطلوبة، وينبغي على الطرف الثاني حماية الطرف الأول وتعويضه عن أي أضرار أو غرامات تلحق به نتيجة عدم مراعاة الطرف الثاني لأي من تلك القوانين أو الأنظمة أو التعليمات. وعلى الطرف الثاني أن يقوم بإجراء الاتصالات وإرسال الإشعارات وأن يدفع الرسوم والضرائب التي تطلبها إجراءات تنفيذ الأعمال بموجب القوانين النافذة والجهات التي تتأثر ممتلكاتها أو حقوقها بسبب الأعمال موضوع هذا العقد.
- يخضع هذا العقد للأنظمة والقوانين النافذة في الجمهورية اليمنية ولائحة المشتريات النافذة في المؤسسة وكذلك مدونه سلوك الموردين الموقعة من الأطراف.

### البند السادس عشر (حقوق براءات الاختراع)

- يضمن الطرف الثاني للطرف الأول أي مطالبات من جانب الغير بشأن الإخلال بحقوق البراءات أو العلامات التجارية أو التصميمات الصناعية الناتجة عن استعمال المواد أو أي جزء منها في نطاق الجمهورية اليمنية. ان كان لها وجود أو داعي في موضوع العقد

### البند السابع عشر (الإخطارات):

- أي إخطار من أحد الطرفين إلى الآخر تنفيذا للعقد يجب أن يكون أخطار كتابي، يتم إرساله باليد، أو بالبريد الإلكتروني على عنوان الطرف الآخر المحدد أدناه:
- الطرف الأول: مؤسسة التنمية المستدامة – المكتب الرئيسي – الحي السياسي – صنعاء،

تلفون 01-454655،

البريد الإلكتروني:

عناية/ إدارة المشتريات



- الطرف الثاني:XXXXXX

تلفون:XXXXXX

البريد الإلكتروني:XXXXXXXXXX

### البند الثامن عشر (سرية المعلومات):

- يتعهد طرفي هذا العقد بعدم تسريب أي معلومات أو وثائق أو بيانات تتعلق بالعقد لأي طرف ثالث غير ذو صفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الطرف الآخر سواء قبل أو خلال أو بعد انتهاء العقد. إلا إذا وافق الطرف الأول على إعطاء تلك المعلومات أو الوثائق، حيث أن الطرف الثاني بإمكانه تزويد مورديه من الباطن بالوثائق أو البيانات أو المعلومات التي يتحصل عليها من الطرف الأول وبما يمكن المقاول من الباطن من تنفيذ التزاماته حسب العقد، وفي هذه الحالة على الطرف الثاني اخذ تعهد من المقاول من الباطن بنفس شروط السرية التي يلتزم بها المقاول حسب الشروط العامة للعقد.

- وعلى الطرف الأول عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات التي تحصل عليها من الطرف الثاني إلا للأغراض التي تتعلق بتنفيذ العقد، وبالمثل فإن على الطرف الثاني عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات لأي غرض عدا تنفيذ وانجاز الأعمال والخدمات المطلوبة والمحددة بالعقد.

### البند التاسع عشر (التأمين):

- يجب أن تشمل الأسعار المقدمة من الطرف الثاني على تكاليف التأمين ويتحمل الطرف الثاني مسؤولية التأمين الداخلي والخارجي على المواد والمعدات بالكامل، ضد فقدانها أو عطبها لأسباب راجعة إلى تصنيعها أو حيازتها، ونقلها وحمايتها وتخزينها.

- يجب أن يغطي التأمين الخسائر أو الأضرار التي قد يتسبب بها الطرف الثاني خلال أي عملية من العمليات التي يقوم بها للوفاء بالتزاماته.

- على الطرف الثاني قبل مباشرته تنفيذ الأعمال المطلوبة أن يقوم بالتأمين ضد أي ضرر مادي أو خسارة قد تلحق بأي من الممتلكات بما في ذلك ممتلكات صاحب العمل وعليه أيضاً أن يؤمن ضد أي ضرر أو إصابة تلحق بأي شخص بما في ذلك مستخدمي صاحب العمل للأضرار التي تنجم نتيجة تنفيذ هذا العقد.

- لا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أية أضرار أو تعويضات واجبة الدفع قانوناً بشأن أو كنتيجة أي حادث أو إصابة تلحق بأي عامل أو أي شخص آخر مستخدم لدى الطرف الثاني أو لدى أي مقاول من الباطن مع الطرف الثاني وذلك باستثناء الحوادث والإصابات الناجمة عن أي عمل أو امتناع عن عمل صادر من الطرف الأول أو وكلائه أو مستخدميه.

- وعلى الطرف الثاني أن يلتزم بالتعويض عن جميع هذه الأضرار والتعويضات عن جميع مطالبات التعويض ونفقات التقاضي والتكاليف والغرامات والمصاريف المتعلقة بذلك مهما كان نوعها، كل ذلك دون إخلال بالالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد.

- ينبغي على الطرف الثاني أن يقوم بتأمين شامل ومستمر لجميع العمال والمستخدمين الذين يعملون معه في الأعمال ضد الحوادث والإصابات التي قد يتعرضون لها خلال عملهم لإنجاز هذه الأعمال ويعتبر الطرف الثاني مسؤولاً عن التأمين على عمال ومستخدمي أي مقاول فرعى يعمل معه إلا إذا قام المقاول من الباطن بالتأمين على عماله ومستخدميه.

### البند العشرون (أوامر التغيير وتعديل العقد):

- يحق للطرف الأول في أي وقت، بموجب طلب كتابي مقدم للطرف الثاني، أن يجري تغييرات في حدود الإطار العام للعقد في جانب أو أكثر من جوانب العقد. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون التغييرات في حدود المعقول وأن تكون مقبولة من الطرفين.
- كما يحق للطرف الأول تعديل العقد بالزيادة أو النقصان في أي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد بما لا يتجاوز 20% من قيمة العقد الأصلي مع مراعاة الشروط الواردة في هذا العقد.
- لا يجوز إجراء أي تبديل أو تغيير في شروط العقد إلا بموجب تعديل كتابي موقع من الطرفين.
- لا يجوز للطرف الثاني أن يجري أي تغييرات أو أعمال إضافية إلا إذا أصدر له تعديل كتابي موقع من الطرف الأول.

### البند الواحد والعشرون (التعاقد من الباطن):

- يجب أن يلتزم الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول كتابة وأخذ موافقته المسبقة على جميع العقود التي ينوي إبرامها من الباطن بموجب العقد وبما لا يتجاوز 30% من قيمة العقد سواء ما تضمنه العطاء الأصلي أو قدم فيما بعد، ولا يعني هذا الأخطار الطرف الثاني من أي مسؤولية أو التزام بموجب العقد.
- كما لا يحق للطرف الثاني أن يتنازل كلياً عن العقد أو تحويله إلى أي طرف آخر أو أي جهة أخرى.

### البند الثاني والعشرون (وثائق العقد):

- تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضها البعض وعند ظهور أي غموض أو تعارض فيما بينها يكون ترتيب أولوية الترتيب للوثائق حسب التسلسل التالي:
  - اتفاقية العقد
  - إخطار قبول العطاء
  - العطاء المقدم وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد، وتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العقد
  - ملحق المواصفات والشروط الفنية
  - الرسومات (إن وجدت)
  - ملحق جدول الكميات والأسعار
  - نموذج التحليل المالي
  - مدونه سلوك الموردين
  - نموذج تأهيل الموردين
  - أي وثائق أخرى تشكل جزءاً من العقد

واثباتا لذلك، حرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة منه، وقد قامت الأطراف المعنية بالتوقيع عليه بحسب التواريخ الواردة ادناه.

## الطرف الأول

مؤسسة التنمية المستدامة

أ. أسيا عبدالله المشرقي  
رئيس المؤسسة

التوقيع:

التاريخ:

## الطرف الثاني/

شركة:XXXXXXXXXXXXX

XXXXXXXXXXXXX  
المدير العام

التوقيع:

التاريخ:

## الملحق (أ) - الشروط والموصفات الفنية

## الملحق (ب) - جداول الكميات والأسعار